



قرار رقم 4

GA-2024-92-RES-04

الموضوع: تراجع الوصول القانوني إلى الأدلة الرقمية: التبعات على العمل الشرطي

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعمة في دورتها الـ 92 في غلاسغو (المملكة المتحدة) في الفترة من 4 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

إذ تدرك أن العمل الشرطي الفاعل يستدعي الوصول المأذون به قانوناً إلى الأدلة اللازمة وفحصها بدقة من قبل أجهزة إنفاذ القانون من أجل منع الجرائم والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها وتوفير سبل إنصاف للضحايا، وأن نسبة متزايدة من الأدلة الآنفة الذكر تظهر اليوم بشكل رقمي،

إذ تذكّر باعتراف الإنتربول البعيد العهد بهذه المشكلة كما يتجلى ذلك في قرار الجمعية العامة GA-2021-89-RES-09 المعنون "حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي على الإنترنت" (اسطنبول تركيا)، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، الذي أبدى عميق القلق إزاء استخدام المجرمين لخدمات التشفير من طرف إلى طرف (E2EE) لإخفاء أنشطتهم غير المشروعة على الإنترنت، مع الإقرار في الوقت نفسه بأهمية التشفير لتحسين احترام الخصوصية وتعزيز الأمن وحماية الحقوق الأساسية،

إذ تضع في الاعتبار الاهتمام المتزايد بهذه المسألة في المحافل الإقليمية والدولية مثل بيان قادة مجموعة العشرين في عام 2017 بشأن مكافحة الإرهاب، الذي شجع على التعاون مع قطاع التكنولوجيا لتوفير إمكان وصول قانوني وغير اعتباطي إلى المعلومات المتوفرة حيثما كان الوصول إليها ضروريا لحماية الأمن القومي من التهديدات الإرهابية؛ وبيان وزراء الداخلية والأمن في مجموعة الدول السبع في عام 2023 الذي ذكّر بهذه المسألة والتزم بموجبه الوزراء بالسعي إلى صون الوصول القانوني المضبوط بإحكام إلى محتوى الاتصالات الذي يُعدّ حيويًا للتحقيق في الجرائم الخطيرة وملاحقة مرتكبيها؛ وإعلان عام 2024 المشترك لرؤساء الشرطة الأوروبية بشأن مسألة الوصول القانوني، الذي أقرّ بواجب الحفاظ على سلامة الجمهور، الذي تشترك فيه أجهزة إنفاذ القانون وقطاع التكنولوجيا،

وإذ تقرّ بأن توفير شركات التكنولوجيا إمكان الوصول إلى الأدلة الرقمية المأذون به قانوناً والحفاظ على أمن وخصوصية متينين في الوقت نفسه ليسا من الأهداف المتنافية، وبأن المنظومات المدروسة بعناية والمنفذة بدقة والمصممة لتمكين الوصول القانوني إلى الأدلة الرقمية إنما تعزز الخصوصية والأمن السيبري على حد سواء،

وإذ تبدي عميق القلق إزاء الانتشار المتزايد والأحادي الجانب لخدمات الاتصالات E2EE غير القابلة للإدارة وغيرها من الخدمات التقنية، التي تعوق إلى حد بعيد الوصول القانوني إلى الأدلة الرقمية من قبل أجهزة إنفاذ القانون، حتى عندما تأذن لها بذلك السلطات القضائية المختصة داخل البلد المعني،

تدعو جميع البلدان الأعضاء، بما يتسق مع الأطر القانونية الوطنية، إلى تنفيذ الآليات التشريعية والسياساتية المناسبة، الكفيلة بأن تضمن قيام شركات التكنولوجيا بوضع حلول تكنولوجية حيز التطبيق تتيح لأجهزة إنفاذ القانون الوصول إلى الأدلة الرقمية الحاسمة عندما يكون مأذوناً لها قانوناً بذلك؛

تشجع البلدان الأعضاء على تبادل المعلومات بانتظام عن كيفية استغلال الجهات الفاعلة الإجرامية لتكنولوجيا E2EE، بهدف إعطاء الإنترنت صورة دقيقة عن حالة هذا التهديد في العالم وتزويد البلدان الأعضاء بمثل تقارير التقييم هذه؛

تشجع البلدان الأعضاء على تبادل البيانات التي يتم الوصول إليها بشكل قانوني من أجل تغذية ملفات الإنترنت للتحليل الجنائي ذات الصلة، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع القانون الأساسي للمنظمة وأنظمتها، بما في ذلك نظام معاملة البيانات، من أجل الحفاظ على قدرة الإنترنت على توفير تقارير تقييم ميداني واستراتيجي للتهديدات وقرائن للتحقيقات؛

تدعو الأمانة العامة إلى تزويد أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء بالتوجيه وأفضل الممارسات في إطار جهود بناء القدرات التي تبذلها المنظمة وتقديم المساعدة عن طريق قدرات الإنترنت الشرطية العالمية، من أجل تسهيل تقديم هذه الأجهزة لطلبات الوصول القانوني على الصعيد عبر الوطني.

اعتمد: المؤيدون: 122، المعارضون: 1، الممتنعون عن التصويت: 1